

سيبويه أول من جرأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

أ.د سعدون أحمد علي

كلية التربية - جامعة بابل

توطئة:

لا يخفى على أحد ما لكتاب سيبويه من منزلة رفيعة بين كتب العربية الأمّات ، فقد أودعه جلّ ما توصل إلى سمعه من علم العربية بتلمذته لكبار علمائها في عصره . إذ تلمذ أول أيام قدومه البصرة لمحدّثها العالم الجليل حمّاد بن سلمة (ت 167 هـ) ، ولكنه أخفق في تحصيل الحديث بسبب عجمته و لحنه فيه ، فانّقل يدرس النحو والصرف في حلقة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، فبرع في التّأليف فيهما ، حتى وُسم كتابه بـ(قرآن النحو) ، وعُدَّ واحداً من الأصول الأولى في علم العربية ، وعُدَّت الكتب التي صنفت في علمي النحو والصرف من بعده عيالا عليه . فهل كان لإخفاقته في تحصيل علم الحديث أثر في تنكّبه الاحتجاج به ؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه ؟ وهل ترتّب على إخفاقته في تحصيله ما دفعه لتعويض النقص فيه ببلوغ مرتبة علمية متقدمة في ميدان آخر هو التّأليف ، فكان (الكتاب) ؟ وإذا كان من شيوخ سيبويه من احتج بالحديث النبوي الشريف وصرّح بنسبته إلى النبيّ (صلى الله عليه وسلم) ، فما بال سيبويه يتجنب نسبة ما نقله منه إليه ؟ وإذا كان عدم الاطمئنان إلى صحته -بسبب نقله بالمعنى- يدور في خذه ، ألم يكن عالما بأن من الحديث النبويّ ما هو فوق الشبهات ، ولا سيما الأحاديث القصار المنقولة بالتواتر حتى رسول الله(صلى الله عليه وسلم) ؟ وإذا علمنا أن القراءات الشاذة يُحتجّ بها في النحو، فلمّ الخوف من الاحتجاج بهذه الأحاديث المنقولة بالتواتر عن رواة الحديث الأوائل وهم من العرب الثقات من مثل حماد بن سلمة ومالك بن أنس(ت 179 هـ) صاحب الموطأ ؟ وهل كان لعزوف سيبويه عن الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف أثر في علماء العربية الخالفين له ؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت الدافع وراء هذه الدراسة التي أملّ أن أوفّق في الإجابة عنها من خلال تسليط الضوء على ما خفي من شخصية سيبويه العلمية بالاستعانة بأراء علماء التحليل النفسي .

سيبويه وتحصيل الحديث النبوي الشريف :

ولد أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب ثم مولى آل الربيع بن زياد الحارثي بالبليضاء من أرض فارس ، ولُقّب بـ (سيبويه) ، ومعناه في اللغة الفارسية (رائحة التفاح) ، قيل لُقّب بذلك لطافته ؛ لأن التفاح من أطيب الفواكه . انتقلت أسرته - منذ صغره - إلى البصرة فكانت نشأته بها .

وما أن وطئت قدما سيبويه أرض البصرة حتى انتظمتها حلقة شيخ أهل البصرة في العربية وإمامهم في الحديث حماد بن سلمة بن دينار الذي أثير عنه قوله : ((مَنْ لحن في حديثي فقد كذب عليّ))⁽¹⁾ . كان سيبويه يستملي على شيخه حماد يوما ، فقال : ((قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء " فقال سيبويه : "ليس أبو الدرداء" ، فقال حماد : لحن يا سيبويه ، فقال : لاجرم ؛ لأطلبنّ علما لا تلحنني فيه أبدا))⁽²⁾ . و يروي حماد أيضا أن سيبويه جاءه مع قوم يكتبون شيئا من الحديث ، قال حماد : ((فكان فيما أمليت ذكر الصفا ، فقلت : "صعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصفا " ، وكان هو الذي يستمّل ، فقال : " صعد النبيّ صلى الله عليه وسلم الصفاء" ، فقلت : يا فارسيّ لا تقل الصفاء ، لأن الصفا مقصور . فلما فرغ من مجلسه كسر القلم ، وقال : "لا أكتب شيئا حتى أحكم العربية"))⁽³⁾ . ومن هنا بدأت رحلته في دراسة علم العربية إذ لزم حلقة الإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وانكبّ على دراسة النحو والصرف حتى برع فيهما ، فما كان من شيخه إلا أن يخاطبه بالقول : مرحبا بزائر لا يملّ .

يرى علماء النفس أن شعور الإنسان بالنقص أو أنه دون غيره ، من أعظم الدوافع إلى العمل وبذل الجهد والتفوق ، إذ عندما يعجز الإنسان في بلوغ المنزلة التي يريدها ، نظرا لعيوبه الجسمانية كالعاهات أو ضعف النظر ، أو العي في اللسان ، فإنه يلجأ إلى سبل مختلفة من التعويض قد تؤدي به أحيانا إلى التفوق والقيام بأعمال جليلة . ويضربون لذلك مثلا فيقولون : ((كان ديمستريين في طفولته ثقيل اللسان ،

(1)- بغية الوعاة 443

(2)- بغية الوعاة 443 .

(3)- مجالس العلماء ، للزجاجي 154 .

في منطقهِ عيِّ ، ولكنه شقَّ عليه أن يكون دون غيره من رفاقه ، في طلاقة اللسان وفصاحة العبارة ، فلجأ إلى وضع الحصى في فمه والذهاب إلى شاطئ البحر يدرّب نفسه على إجادة الخطابة وحسن المنطق ، بانتباهه إلى حركات لسانه وشفاهه وتنظيمها ، حتى تخرج المقاطع الصوتية هادئة متسلسلة متقنة . واستمر ديموستين جاهداً في تمارينه حتى أصبح من أعظم الخطباء)) (1) . و ما حصل لديمستين من عيِّ في اللسان يشبه ما حصل لسببويه تماماً ، إذ تشير كتب التراجم والسير بوضوح إلى عاهته وعجمته ولحنه ، فقد ذكر الفراء عجمته بقوله : ((فأتيته فإذا هو أعجم لا يفصح ، سمعته يقول لجارية له : هات ذيك الماء من ذلك الجرّة ، فخرجت من عنده فلم أعد إليه)) (2) . وصرّح حمّاد بن سلمة بلحنه في موضعين سبقت الإشارة إليهما ، ومن ثم تخليّه عن تحصيل الحديث بقوله لشيخه : (لا جرم ، لأطلبنّ علماً لاتلحنني فيه أبداً) ، وقوله : (لا أكتب شيئاً حتى أحكم العربية) . ويروي أبو بكر الزبيدي (379هـ) عن معاوية بن أبي بكر العليمي قوله ((عمرو بن عثمان قد رأيتهُ ، وكان حدث السن ، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل بن أحمد . وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو وكانت في لسانه حبسه ، ونظرت في كتابه فعلمه أبلغ من لسانه)) (3) . هذه الحوادث تشير بوضوح إلى أن ما كابده سببويه من شعور بالنقص إثر عاهته وعجمته ولحنه في تحصيل الحديث كان حافزاً قوياً دفعه للتعويض والتفوق والنبوغ .

ومن يطالع (الكتاب) يجد أن سببويه (180هـ) قد سنّ فيه منهجا للنحويين من بعده أجراه عليه يقتضي الاعتماد في تقييد أحكام اللغة وضبط ظواهرها على القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح وتنبّأ ما سواهما بما في ذلك الحديث النبوي الشريف إلا في مواضع معدودة تضمنت أطرافاً من بعض الأحاديث ساقها لتقرير حكم نحوي مستند إلى شاهد قبله ، واكتفى بإيرادها منسوبة إلى بعض العرب ، كأنه لم يكن مطمئناً إلى اتصال لفظها بالرسول (صلى الله عليه وسلم) بسبب تجويز روايتها بالمعنى ، ((قال أبو الحسن الضائع في شرح الجمل : تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسببويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث)) (4) . وقد اقتفى النحويون أثر سببويه وعدّوا كتابه الغاية في التأليف والعمدة في الاتباع ، فلم يجرؤ أحد منهم على مخالفته ، بل عدّوا الخروج عمّا رسمه سببويه من منهج في (الكتاب) عيباً ، فهذا أبو عثمان المازني (249هـ) يقول : ((إن من يُقدم على تأليف كتاب كبير في النحو بعد كتاب سببويه فليستحي)) (5) .

سببويه والاحتجاج بالحديث النبوي الشريف :

التزم سببويه أسلوباً في عرض الحديث النبوي لا يضيء عليه صفة كونه حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وإنما بعده كلاماً لعامة الناس ، ومؤدى ذلك أنّ فائد الشيء لا يعطيه ، كونه أخفق في تحصيله بنفسه ، فترتب على ذلك عدم اطمئنانه إلى انتهاء لفظه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) . يقول أبو هلال العسكري (244هـ) : ((الناس في صناعة الكلام على طبقات : منهم من إذا حاور وناظر أبلغ وأجاد ، وإذا كتب وأملى أخلّ وتخلّف . ومنهم من إذا أملى برّز ، وإذا حاور أو كتب قصّر . ومنهم من إذا كتب أحسن ، وإذا حاور وأملى أساء . ومنهم من يحسن في جميع هذه الحالات ، ومنهم من يسيء فيها كلّها)) (6) . فهل كان سببويه من طبقة (من إذا كتب أحسن ، وإذا حاور وأملى أساء) ؟ ، فكتابه (قرآن النحو) يشهد له بحسن الكتابة ، لكنّ قلّة عدد تلاميذه الذي لم يتجاوز الثلاثة (أبو الحسن الأخفش الأوسط ، ومحمد بن المستنير قطرب ، والناشئ) تشير بوضوح إلى تعثره في الحوار والإملاء ، وربما كان لعجمته التي ذكرها الفراء ، والحبسة التي في لسانه التي ذكرها العليمي أثرٌ في هذا التعثر . وللتدليل على ما تقدم عرض فيما يأتي مجموعة من الأحاديث التي تعرّض سببويه إلى جانب منها مرتبة بحسب ورودها في (الكتاب) :

1. في باب (ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار) :

احتج سببويه بطرف من الحديث الشريف الذي رواه الطبراني : ((جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إني زوّجت ابنتي ، وإني أحبُّ أن تعينني بشيء ، قال : ما عندي

(4) - مبادئ علم النفس العام ، يوسف مراد 179 .

(5) - معجم الأدباء 138/1 .

(6) - طبقات النحويين واللغويين 73-74 .

(7) - الاقتراح 40 ، وخزانة الأدب 5/1 .

(8) - الفهرست 77 ، و نزهة الألباء 75 ، و مقدمة محقق كتاب سببويه (هارون) 21 .

(9) - كتاب الصناعتين 24 .

شيء ، ولكن إذا كان غدا فأنتني بضرورة... الحديث)) (1). قال سيبويه ((وإن شئت قلت : إذا كان غدا فأنتني ، وهي لغة تميم ، والمعنى أنه لقي رجلا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأنتني ، ولكنهم أضمروا استخفافا ، لكثرة كان في كلامهم ، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع)) (2). وفي موضع آخر من الباب نفسه احتج سيبويه بجانب من الحديث النبوي الشريف الذي رواه الإمام مسلم عن سلمة بن الأكوع (رض) : ((عُدْنَا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا موعوكا ، قال : فوضعت يدي عليه ، فقلتُ : والله ما رأيت كاليوم رجلا أشدَّ حرًا ... الحديث)) (3). قال سيبويه : ((وحذفوا كما قالوا : حينئذٍ الآن ، وإنما يريد: حينئذٍ واسمع إليَّ الآن ، فحذف "واسمع" ، كما قال : تالله ما رأيت كاليوم رجلا ، أي: كرجلٍ أراه اليوم رجلا)) (4). يتضح ممَّا تقدّم أنّ سيبويه لم يمهد للحديث الذي احتج به بما يكشف صفته ، أو يفضي إلى معرفة قائله ، وهو أفصح من نطق بالضاد ، بل هو عنده من أقوال عامة العرب ، ولذلك نراه قد تصرف به بما ينسجم والمسألة التي عني ببيانها ، وهذا التصرف بنصّ الحديث مؤداه عدم إحاطة سيبويه بالحديث النبوي الشريف بسبب تركه حلقة تحصيله في وقت مبكر، وبذلك فقد حُرِم من زاد كثير في ميداني التأصيل والاستدلال. ولستُ شاكًا في أنّ سيبويه لو كان واثقا من أنّ ما احتج به من الأحاديث مرجعه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) لما توانى عن إعلان نسبته إليه توثيقا للقول وتأييدا .

٢. في باب (ما يضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) :

أورد سيبويه طرفا من الحديث النبوي الشريف : ((ما أسرَّ عبدٌ سريرةً إلا ألبسه الله رداءها إن خيرا فخيرٌ وإن شرا فشرٌ)) (5). قال سيبويه : ((وذلك قولك : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإن شرا فشرٌ ")) (6). وفي موضع آخر من الباب نفسه أورد سيبويه طرفا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن الفتن الذي قال فيه: ((القاعد فيها خيرٌ من القائم ، والقائم فيها خيرٌ من الماشي ، والماشي فيها خيرٌ من الساعي . قال : فإن أدركت ذلك فكن عبدَ الله المقتول ، ولا تكن عبدَ الله القاتل)) (7). قال سيبويه : ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عبدَ الله المقتول ، وأنت تريد : كن عبدَ الله المقتول ، لأنه ليس فعلا يصل من شيء إلى شيء ، ولأنك لست تشير له إلى أحد)) (8). يتضح ممَّا تقدّم أنّ سيبويه قد احتجّ بالحديثين المذكورين أنفا على كثرة حذف (كان واسمها) وبقاء خبرها في كلام العرب ، إلا أنه لم يشر إلى ما يكشف صفتيهما ، أو يؤدي إلى تصور صدورهما عن قائل معروف ، بل هما عنده مما شاع في كلام العرب ، ولذلك نراه قد تصرف فيهما على نحو تصرفه بكلام العرب ، وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه واستندنا فيه إلى مبادئ التحليل النفسي من أنّ فاقد الشيء لا يعطيه . على أنّ ابن مالك قد صرح بنسبة الحديث الأول إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) في كتابه شواهد التوضيح والتصريح (9).

3. في باب (ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر) :

اشتمل كلام سيبويه في هذا الباب على حديث نبويّ شريف روي بصيغتي الرفع والنصب هو قوله عليه الصلاة والسلام ((سُبُوْحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)) ، و((سُبُوْحًا قُدُّوسًا رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)) (10). قال سيبويه ((وأما سُبُوْحًا قُدُّوسًا رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ، فليس بمنزلة سبحانَ الله ؛ لأنَّ السُّبُوْحَ والقُدُّوسَ اسمٌ ، ولكنّه على قوله : أذكرُ سُبُوْحًا قُدُّوسًا ومن العرب من يرفع فيقول : سُبُوْحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ ، كما قال : أهْلُ ذاك وصادقٌ والله . وكلُّ هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به

(10) المعجم الأوسط 3/190 .

(11) الكتاب 1/224 .

(12) صحيح مسلم 8/124 .

(13) الكتاب 1/224 .

(14) المعجم الأوسط 8/42 .

(15) الكتاب 1/258 .

(16) مسند الإمام أحمد 5/110 ، والمعجم الكبير للطبراني 4/59 ، الحديث 3629 .

(17) الكتاب 1/264 .

(18) تنظر : ص 71 .

(19) صحيح مسلم 2/51 ، والمصنّف لعبد الرزاق 2/157 ، والمجموع المغيث 2/48 .

رفعا ونصبا)) (1). يتضح مما تقدم أن سببويه قد أعرض عن التصريح بنسبة هذا الحديث إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) عادًا إياه مما نطق به العرب ، لأنَّ النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يتكلم إلا بما تتكلم به العرب ، ولغته من أفصح اللغات إذ هو من قريش . ويبدو أن سببويه قد أعار اهتمامه نسبة الشواهد إلى القبائل لا إلى الأشخاص ؛ لأنَّ الأفراد إنما يتكلمون بلغة قبائلهم ، وهو ما ذهبت إليه الدكتورة الفاضلة خديجة الحديثي (2).

4. في باب (ما يجيء من المصادر مُنتهى منتصبا على إضمار الفعل المتروك إظهاره) :

أورد سببويه طرفا من الحديث الشريف الذي رواه البخاري في كتاب الاستئذان باب من أجاب بلبيك وسعديك ، عن معاذ بن جبل (رض) قال : ((أنا رديف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : "يا معاذ" . قلت : لببيك وسعديك ، ثم قال مثله ثلاثاً : "هل تدري ما حقَّ الله على العباد؟" قلت : لا . قال : "حقَّ الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً")) (3). قال سببويه : ((ومثل ذلك : لببيك وسعديك ... كأنه أراد بقوله لببيك وسعديك : إجابة بعد إجابة ، كأنه قال : كلما أجبك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب ، وكأنَّ هذه التثنية أشدُّ توكيداً)) (4) . يتضح جلياً عزوف سببويه عن نسبة هذا الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتصرفه فيه على الرغم من أن قصر هذا الحديث يبعث على الاطمئنان إلى صحته وسلامة روايته ، وفي هذا السياق قال السيوطي : ((أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدلُّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً)) (5).

5. في باب (ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه نصباً) :

انتظم كلام سببويه جانباً من الحديث الشريف الذي رواه الطبراني عن أبي جحيفة (رض) قال : ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد ، فسمع قائلاً يقول : الله أكبر ، الله أكبر . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الله أكبر دعوة الحق)) (6). قال سببويه : ((ومن ذلك : الله أكبر دعوة الحق ... لأنه قد عُلم أن قولك : الله أكبر ، دعاء الحق ولكنه توكيد ، كأنه قال : دعاء حقاً)) (7) . أظنُّ أن سببويه قد فاته زادٌ كثير بسبب تخلفه عن تحصيل الحديث النبوي الشريف إبان تلمذته لإمام الحديثين في البصرة ، ومن ثمَّ أراه يورد الحديث غير معزوِّ لقائله عليه الصلاة والسلام ، كأنه لم يكن مطمئناً إلى نسبة لفظه إليه والله تعالى أعلم .

6. في باب (ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصدر لأنه حال يقع فيه الأمرُ فينتصبُ لأنه مفعولٌ به) :

ذكر سببويه جانباً من الحديث الشريف الذي رواه الإمام البخاري في مناقب الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود (رض) الذي سئل عن قراءة قوله تعالى ((وَأَلِيلَ إِذَا يَغْشَى)) فقال : ((أقرَّأنيها النبي صلى الله عليه وسلم فاهُ إلى في)) (8). قال سببويه : ((وذلك قولك : كلمته فاهُ إلى في ، وباعته يداً بيدٍ ، كأنه قال : كلمته مشافهةً ، وباعته نفداً ، أي كلمته في هذه الحال)) (9). وقد ورد في كلام سببويه المذكور أنفاً طرف من حديث شريف تردد كثيراً في كتب الحديث ، هو قوله (باعته يداً بيدٍ) بمعنى : باعته نفداً ، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ((الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواءً بسواءٍ ، يداً بيدٍ)) (10). يتضح فيما تقدّم أن سببويه قد اجتزأ بطرفي الحديثين وتصرف فيهما من غير أن يضيف عليهما صفة كونهما من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم . ويرجع السبب في عزوفه عن نسبته إليه – فيما يبدو لي – إلى أن سببويه لم يكن واثقاً من انتهاء

(20) الكتاب 327/1 .

(21) ينظر : دراسات في كتاب سببويه 66 ، والشاهد وأصول النحو في كتاب سببويه 75-76 .

(22) صحيح البخاري 1973/4 ، الحديث 6267 .

(23) الكتاب 349/1-350 .

(24) الاقتراح 40 .

(25) المعجم الكبير 109/22 .

(26) الكتاب 381/1-382 .

(27) صحيح البخاري 1153/3 ، الحديث 3761 .

(28) الكتاب 391/1 .

(29) صحيح مسلم 42/5-45 .

لفظه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) بسبب عدم تحصيله للحديث بنفسه ، وتورعه من الوقوع في المحذور .

7. في باب (ما يكون من الأسماء صفة مفرداً) :

انتظم كلام سيبويه حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) الذي يقول فيه : ((ما من أيام أحب إلى الله عز وجلّ فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة)) (1). استدلّ سيبويه بهذا الحديث على جواز رفع أفعال التفضيل للفاعل الظاهر من غير الإشارة إلى كونه حديثاً نبوياً ، فقال : ((ومثل ذلك : ما من أيام أحب إلى الله عز وجلّ فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة)) (2). يتضح من نصّ سيبويه المذكور أنفاً أنه اتخذ الحديث الشريف دليلاً من أدلة السماع لتأصيل قاعدة نحوية تجيز رفع أفعال التفضيل للفاعل الظاهر ، غير أنه لم يدعم شاهده هذا بعزوه إلى أفصح من نطق بالضاد .

8. في باب (ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها) :

ضمّن سيبويه كلامه جانباً من الحديث القدسي الشريف الذي رواه الإمام مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان كفر من قال : مُطِرْنَا بِالنَّوءِ ((أصبح من عبادي مؤمنٌ بي وكافرٌ، فأما من قال : مُطِرْنَا بِفضل الله ورحمته، فذلك مؤمنٌ بي ، كافرٌ بالكوكب . وأما من قال : مُطِرْنَا بِنَوءٍ كذا وكذا ، فذلك كافرٌ بي ، مؤمنٌ بالكوكب)) (3). قال سيبويه : ((وكذلك " في فلك يسبحون " لأنها جعلت - في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحدٍ أن يقول: (مطرنا بنوء كذا ، ولا ينبغي لأحدٍ أن يعبد شيئاً منها - بمنزلة من يعقل من المخلوقين وبيصر الأمور)) (4). يتضح مما تقدّم أن سيبويه قد استند إلى السماع في تبيين دلالة النوء وأعرض عن نسبة الحديث الشريف الذي احتج به إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) .

9. في باب (ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي) :

جوّز سيبويه في الاسم المعطوف على الجملة المنفية بـ (لا النافية للجنس) الرفع على موضع لا واسمها ، والنصب حملاً على اللفظ ، واحتج على صحة رأيه بطرف من الحديث الشريف الذي رواه الإمام البخاري في كتاب الدعوات : ((ألا أدلك على كلمة هي كنزٌ من كنوز الجنة ؟ لا حول ولا قوة إلا بالله)) (5). على أنّ سيبويه نسب هذا الحديث إلى بعض العرب فقال : ((ومن ذلك أيضاً قول العرب : لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ ، رفعوه على الموضع . ومثل ذلك أيضاً قول العرب : لا مثله أحدٌ ، ولا كزيد أحدٌ . وإن شئت حملت الكلام على "لا" فنصبت. وتقول : لا مثله رجلٌ، إذا حملته على الموضع ، كما قال بعض العرب : لا حول ولا قوة إلا بالله، وإن شئت حملته على "لا" فنوّنته ونصبتّه)) (6). يتضح جلياً استناد سيبويه إلى السماع واتخاذ الحديث الشريف أصلاً من أصوله في تجويز العطف بالرفع على موضع لا واسمها ، والنصب حملاً على اللفظ ، من غير عزو الحديث إلى قائله .

10. في باب (ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً) :

في كلامه على ضمائر الفصل أورد سيبويه طرفاً من الحديث النبوي الشريف الذي رواه البخاري في كتاب الجنائز : ((ما من مولودٍ إلا يُولدُ على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو يُنصرانه ، أو يُمجسانه ، كما تُنتج البهيمةُ بهيمةً جمعاءً ، هل تُجسّونَ فيها من جدعاء)) (7). نسب سيبويه هذا الحديث إلى كثير من العرب فقال : ((وأما قولهم "كلّ مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه " ، ففيه ثلاثة أوجهٍ : فالرفع وجهان والنصب وجه واحد)) (8). يتضح مما تقدم أنّ سيبويه لم يكن قاصداً

(30) مسند الإمام أحمد 132/2 . وورد فيه لفظ (العمل) بدلا من (الصوم) .

(31) الكتاب 32/2 .

(32) صحيح مسلم 1/ 59 .

(33) الكتاب 47/2 .

(34) صحيح البخاري 2005/4 ، الحديث 6384 .

(35) الكتاب 292/2 .

(36) صحيح البخاري 403/1 ، الحديث 1358 .

(37) الكتاب 393/2 .

الحديث الشريف بدليل تصرفه به بزيادة (هما اللذان) ، وعنده أن هذا القول مما تكلم به العرب ؛ لكن اللافت للنظر أن شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي قد احتج بهذا الحديث في كتابه (العين) (1). ونسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والخليل حجة على سببويه إذ كان من علماء الحديث أيضا ، روى ابن فارس (395هـ) عن النضر بن شميل قوله: ((ما رأيت أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد)) (2). ومن ثم زالت مسوغات عدم الاطمئنان إلى صحة الحديث ، فما الذي دعا سببويه إلى التصرف بالحديث والعزوف عن نسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم؟! إنه مبدأ التعويض ، إذ أراد سببويه أن يعوض ما تعثر في تحصيله من علم الحديث ، فعدّ الحديث من كلام العرب ليتصرف به لخدمة المقام الذي هو بصده ، وهو هنا يتكلم على ضمير الفصل ، ليعطي رأيه قوة ورسالة باحتكامه إلى لغة العرب ، وليبرهن على نبوغه وعلو شأنه في علم العربية .

11 . في باب (تسمية المذكر بالمؤنث) :

أورد سببويه طرفا من الحديث الشريف الذي رواه الإمام البخاري في كتاب الجهاد والسير : ((إنّه لا يدخل الجنّة إلا نفس مسلمة ، وإنّ الله ليؤيّد هذا الدين بالرجل الفاجر)) (3). قال سببويه : ((ومما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلامٌ يفعّ ، وجاريةٌ يفعّ ، وهذا رجلٌ ربعةٌ ، وامرأةٌ ربعةٌ . فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر ووصفا ، فكأنّه في الأصل صفة لسلمة أو نفس ، كما قال : " لا يدخل الجنّة إلا نفس مؤمنة ")) (4). يتضح مما تقدّم أنّ سببويه قد اعتدّ بالحديث الشريف واتخذة أصلا من أصول السماع في تجويز تسمية المذكر بالمؤنث ، فاستهله بما ينبئ أنّه لقائل محدد يعرفه ، إلا أنّه أعرض عن الإفصاح عنه ، على حين أنّ قصر الحديث وكثرة دورانه في كتب الحديث بصورته هذه يبعث على الاطمئنان إلى سلامة روايته ، ومن ثم التصريح بنسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لتقوية الاحتجاج به في توثيق القول .

12 . في باب (تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء) :

انتظم كلام سببويه طرفا من الحديث الشريف الذي رواه الإمام البخاري في كتاب الزكاة : ((إنّ الله كرة لكم ثلاثا : قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال)) (5). وفي رواية القضاعي : ((إنّ الله ينهاكم عن قيل وقيل)) (6). قال سببويه : ((وأما ثمّ وأين وحيث ونحوهنّ إذا صيّرنا اسما لرجل أو امرأة أو حرف أو كلمة ، فلا بدّ لهنّ من أن يتغيّرن عن حالهنّ ويصرن بمنزلة زيد وعمرو ، لأنك وضعتنّ بذلك الموضع ، كما تغيّرت لبيت وإنّ . فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال : " إنّ الله ينهاكم عن قيل وقيل " . ومنهم من يقول : عن قيل وقال ، لما جعله اسما)) (7). يتضح مما تقدّم أنّ سببويه قد أورد الحديث مستهلا بما يستشف منه أنّه لقائل محدد إلا أنّه أعرض عن التصريح باسمه ، ومردّد ذلك - فيما يبدو لي - أنّ هذا الحديث من الأحاديث القصار التي شاع ذكرها على ألسنة العرب ، فتناقلوه وتصرفوا به كتصرفهم بأقوالهم ، فهو عند سببويه قول لأحد العرب ، ولا أشكّ في أنّه لو كان عالما علم اليقين أنّه حديث النبي صلى الله عليه وسلم بلفظه ما تردد لحظة في عزوه إليه ، وهو ما يفضي إلى القول بأنّ فاقد الشيء لا يعطيه .

13 . في باب (ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وثرّك أول الحرف على أصله لو حرّك) :

أورد سببويه طرفا من الحديث النبوي الشريف الذي رواه الإمام أحمد : ((من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت)) (8). قال سببويه : ((ومثل ذلك : نَعَم و بُنَس ، إنّما هما فَعَلٌ وهو أصلهما . ومثل ذلك : "))

(38) مادة (فطر) 1404/3 .

(39) الصحاحي في فقه اللغة 24 .

(40) صحیح البخاريّ 941/2 ، الحديث 3062 .

(41) الكتاب 237/3 .

(42) صحیح البخاريّ 441 /1 ، الحديث 1477 .

(43) مسند الشهاب 155/2 ، حديث 1088 .

(44) الكتاب 268 /3 .

(45) مسند الإمام أحمد 8 / 5 ، 11 .

فَبِهَا وَنِعْمَتْ " ، إِنَّمَا أَصْلُهَا : فِيهَا وَنِعْمَتْ . وَبَلَّغْنَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ : نَعْمَ الرَّجُلُ ((¹). يَتَضَحُّ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ سَبِيْبِيَه قَدْ اعْتَدَّ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَاتَّخَذَهُ دَلِيلًا مِنْ أَدْلَةِ الْاِحْتِجَاجِ ، وَلَكِنَّهُ أَعْرَضَ عَنِ نِسْبَةِ مَا تَمَثَّلَ بِهِ مِنَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قَصْرِهِ وَكَثْرَةِ دَوْرَانِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُسْلِمِينَ كَوْنَهُ يَتَّصِلُ بِجَانِبِ الْعِبَادَاتِ . وَعَزُوفِ سَبِيْبِيَه عَنِ التَّصْرِيحِ بِنِسْبَةِ الْحَدِيثِ إِلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (يَرْجِعُ مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرْنَا إِلَى عَدَمِ اطمئنانه إِلَى اتِّصَالِ لَفْظِ الْحَدِيثِ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِسَبَبِ تَرْكِهِ حَلْقَةَ تَحْصِيلِ الْحَدِيثِ فِي وَقْتٍ مَبْكَرٍ مِنْ قُدُومِهِ إِلَى الْبَصْرَةِ ، فَحُرْمِ مِنْ زَادَ كَثِيرًا ، إِذْ إِنَّ لُغَةَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ تَتَّمَّازُ بِخَصَائِصٍ مَعْيِنَةٍ ، فَنُصُوصِ الْحَدِيثِ مُتَقَدِّمَةٌ فِي الْفَصَاحَةِ خَالِيَةً مِنَ الضَّرُورَةِ عَلَى الرَّغْمِ مِمَّا فِيهَا مِنْ اِخْتِلَافٍ فِي الرِّوَايَةِ ، عَلَى عَكْسِ نُصُوصِ الشَّعْرِ الَّتِي لَا تَخْلُو مِنَ الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ وَمَعَ ذَلِكَ اتَّخَذَهَا النُّحُوْبِيُّونَ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ التَّقْعِيدِ النُّحُوْبِيِّ .

والحقُّ أَنَّ سَبِيْبِيَه قَدْ سَنَّ سُنَّةً غَيْرَ مَرْضِيَّةٍ أُجْرَى النِّحَاةُ عَلَيْهَا بِإِعْرَاضِهِ عَنِ نِسْبَةِ مَا اِحْتَجَّ بِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهُوَ بِهَذَا الْمَنْهَجِ يَكُونُ أَوَّلَ مَنْ جَرَّأَ النُّحُوْبِيِّينَ عَلَى الْعَزُوفِ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ ، وَبِهَذَا لَمْ يَنْسَلِ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ الشَّرِيفَ نَصِيْبِهِ فِي أَنْ يَأْخُذَ مَوْضِعَهُ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهِ عَلَى الْقَضَايَا النَّحُوْبِيَّةِ إِلَى جَانِبِ الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ عِنْدَ النُّحُوْبِيِّينَ الْقَدَمَاءِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ لُغَةَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ سِوَاءِ أَكَانَتْ بَلْفَظِ النَّبِيِّ أَمْ بَلْفَظِ رَاوِيهَا تَمَثَّلَ لُغَةَ الْعَصْرِ فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ الْهَجْرِيَيْنِ ، إِذْ إِنَّ جَانِبًا كَبِيرًا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ رَوَاهُ مُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَمْثَالِ حَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ (167هـ) وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (172هـ) وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ (241هـ) وَابْنِ الْبَخَارِيِّ (256هـ) وَمُسْلِمَ (261هـ) ، وَمَنْ ثُمَّ يَمَثَلُ الْعَزُوفِ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِهَا خَرَمًا فِي تَوْثِيْقِ كَلَامِ الْعَرَبِ . وَاسْتَمَرَّ تَتَكَّبُ النَّحُوْبِيِّينَ الْاِحْتِجَاجَ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ حَتَّى نِهَايَةِ الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهَجْرِيِّ وَمَا تَلَاهُ ، إِذْ اِنْصَرَفَ إِلَيْهِ بَعْضُ النَّحُوْبِيِّينَ يَدْرُسُونَهُ وَيَتَأَمَّلُونَهُ مَا فِيهِ مِنْ مَشْكَلٍ لَتُوجِيْهِهِ نَحُوْبِيًّا كَالسَّهْلِيِّ (581هـ) فِي كِتَابِهِ نَتَائِجَ الْفِكْرِ ، وَالْعَبْكِرِيِّ (616هـ) فِي كِتَابِهِ إِعْرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ ، وَابْنِ مَالِكِ الْأَنْدَلُسِيِّ (672هـ) فِي كِتَابِهِ شَوَاهِدَ التَّوْضِيْحِ وَالتَّصْحِيْحِ لِمَشْكَلاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيْحِ .

الخاتمة :

خلص البحث إلى جملة أسباب كانت وراء عزوف سيبويه عن التصريح بنسبة ما احتج به من

الأحاديث الشريفة إلى النبي صلى الله عليه وسلم . منها :

- ١ . إنّ مغادرة سيبويه حلقة إمام المحدثين في البصرة (حماد بن سلمة) في وقت مبكر بسبب حادثة لحنه حرمة من زاد كثير من علم الحديث غاب عنه عند التمثيل على المسائل اللغوية والنحوية .
- ٢ . ترتب على تخلفه في تحصيل الحديث الشريف عدم اطمئنانه إلى اتصال لفظه بالنبي . وتجويز روايته بالمعنى أداه إلى خلط ما احتج به منه بأقوال العرب بعيدا عن إعطائه خصوصية كونه حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، لذا نجده ينسب الحديث الشريف إلى قائل من العرب ، أو كثير من العرب كما مثلنا له في متن البحث .
- ٣ . اعتورت شخصية سيبويه جملة أمور جعلته يشعر بالنقص أو أنه دون غيره منها عجمته التي أشار إليها الفراء ، والحبسة التي في لسانه التي أشار إليها العلمي ، وحادثة طرده من حلقة الحديث بسبب لحنه فيه ، كان لها الأثر المباشر في دفعه لبذل الجهد والتفوق في تحصيل علم العربية والبراعة في التأليف فيه ، وهو ما يؤكد علماء التحليل النفسي من أنّ الإنسان إذا ما عجز عن إثبات ذاته واكتساب النفوذ الاجتماعي ، فإنه يلجأ إلى سبل مختلفة من التعويض قد تؤدي به إلى التفوق والقيام بأعمال جليّة .
- ٤ . إنّ سيبويه قد رسم منهجا في تقييد أحكام اللغة وضبط ظواهرها على ما جاء في القرآن الكريم والشعر العربي وتتكب الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إلا في مواضع محدودة مدّ نظره إليه تأييدا لحكم نحوي ، أو تعصيда لشاهد مؤيد لوجه من الوجوه ، وبهذا المنهج يكون سيبويه أول من جرّأ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والتصريح بنسبته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقد سار في ركابه العلماء الخالفون له الذين عدّوا كتابه الغاية في التأليف والعمدة في الاتباع .

ثبت المصادر والمراجع

١. الاقتراح في علم أصول النحو ، لأبي بكر جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(911هـ) ، تحقيق د.أحمد سليم الحمصي وآخرون ، ط1 1988 م.
٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لأبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد عبد الرحيم ، دار الفكر ، بيروت، لبنان ط1 2005 م .
٣. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر محمد البغدادي (1093هـ) تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 2000 م .
٤. دراسات في كتاب سبويه ، د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات الكويت .
٥. الشاهد وأصول النحو في كتاب سبويه ، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974 م .
٦. شواهد التوضيح والتصريح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك الأندلسي(672هـ)،تحقيق د.طه محسن ، دار آفاق عربية ، بغداد 1985 .
٧. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، للإمام أحمد بن فارس (395هـ) علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ط1 1997 م .
٨. صحيح البخاري ، للإمام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (256هـ) ، راجعه وضبطه وفهرسه الشيخ محمد علي القطب والشيخ هشام البخاري ، المكتبة العصرية بيروت 2001 م .
٩. صحيح مسلم ، بتحقيق فؤاد عبد الباقي ، ط البابي الحلبي ، القاهرة 1955 م .
10. طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي(379هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ،مصر 1984 م .
11. العين ، للإمام الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) ، تحقيق د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، تصحيح الأستاذ أسعد الطيب ط 1 باقري قم .
12. الفهرست ، لمحمد بن اسحاق ابن النديم (380هـ) ، ضبط وشرح د.يوسف طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت 2002 م .
13. كتاب سبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب ب(سبويه) ،تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب ط3 1983 .
14. كتاب الصنائع والكتابة والشعر ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (395هـ) ، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية ، ط1 بيروت 2006 م .
15. مبادئ علم النفس العام ، يوسف مراد ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، مصر .
16. مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي (337هـ) ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة الخانجي ،القاهرة 1999 م .
17. المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث ،لالإمام أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني الأصفهاني(581هـ) ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، ط2 مركز إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية 1426هـ - 2005 م .
18. مسند الإمام أحمد بن حنبل (241هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر 1956 م .
19. مسند الشهاب ، لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط2 1407هـ-1986م
20. مصنف عبد الرزاق ، تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي 1390 هـ .
21. معجم الأدباء ، لياقوت الحموي(606هـ)، مطبعة السعادة ، القاهرة 1906 م .
22. المعجم الأوسط ، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(360هـ) .

23. المعجم الكبير ، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(360هـ) تحقيق حمدي عبد المجيد ، ط 2 وزارة الأوقاف العراقية 1990م .
24. نزهة الألباء في طبقات الأدياء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري (577هـ) ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ط3 مكتبة المنار الأردن 1985م .